الفصل الاول

السكان في الوطن العربي خصائصهم وتوزيعهم وكثافتهم وتركيبهم

يحضى موضوع السكان باهتمام كبير لما له من دور مهم في التأثير على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للسكان، إلى جانب تأثير المتغيرات السكانية وارتباطها بخصائص المجتمع وقيمه وتقاليده. لذا فقد تبوأت الدراسات التخطيطية للسكان سواء من حيث التوزيع على الوحدات المكانية أو من حيث التفاوت والتباين بين المناطق أهمية كبيرة جدا.. ويأتي هذا الاهتمام لما لهذه الجوانب من دور كبير في وضع الخطط والبرامج، وما لها من أهمية في تحديد نجاح تلك الخطط والبرامج. فلا يمكن دراسة كفاءة توزيع الخدمات أيا كان نوعها في ظل غياب المعلومات عن طبيعة توزيع السكان وأنماط كثافتهم. ولا يمكن وضع الخطط التنموية الشاملة والواقعية ما لم تتوافر معلومات عن توزيع السكان وأماكن تركزهم وخصائصهم. لذا فتوزيع السكان ومعدلات نموهم وخصائصهم تؤثر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتأثر بها. فالتغيرات في توزيع السكان تعكس السياسات العامة والاتجاهات التنموية إلى حد كبير، وبناء علية تتضح أهمية التعرف على خصائص السكان ونموهم وتوزيعهم، ودور ذلك في نجاح البرامج والمشروعات التنموية.

ويعتمد التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أي مجتمع من المجتمعات على قاعدة عريضة من البيانات والمؤشرات المرتبطة بالسكان وأحوالهم خلال فترات زمنية متفاوتة. ولا يقتصر ذلك على أعداد السكان فقط وإنما يشمل أيضا الخصائص الديموغرافية المؤثرة مثل التوزيع الجغرافي والتركيب العمري والنوعي والاقتصادي والحالة التعليمية، تعتبر

الدراسات السكانية والمعرفة التي توفرها عن السكان وتوزيعهم و خصائصهم من الأمور المهمة جدا، فالعنصر البشري يعد أحد الأبعاد والمدخلات الأساسية في التخطيط سواء على المستوى الوطني أو على مستوى وحدات مكانية اصغر. والإنسان هو الهدف النهائي للتنمية، كما انه مصدر قوة العمل التي يعتمد عليها نجاح التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

لقد خضع سكان الوطن العربي لتغيرات ديموغرافية كبيرة أضافت إلى الدول العربية الكثير من الأزمات والمشكلات، كتباين حجم السكان والهجرة والتحضر السريع، والتركيب السكاني، وارتفاع عب الإعالة، والخلل في التوزيع السكاني وعدم توافق أنماطه مع الموارد والثروات الطبيعية والمشكلات البيئية الناجمة عن تزايد الضغط السكاني على ثروات البيئة الطبيعية وسيتم عرض بعض الملامح والمشكلات التي تشكل جانبا من هذا الفصل.

1- أصل السكان

يعتقد علماء الآثار والأنثروبولوجيا ان الوطن العربي هو الموطن الأول للإنسان، وانه مهد الحضارات، وشاهد على قيام الممالك بدءاً بمملكة سبأ في اليمن. وقد أسس البابليون في العراق، والفراعنة في مصر حضارات عريقة في المنطقة استطاعت لأمد بعيد لعب دور هام وبارز في تشكيل خارطة المنطقة.

ان أغلب الباحثين يؤكدون ان سكان الوطن العربي هم من الساميين، حيث ان موطنهم الأصلي هو شبه الجزيرة العربية ومنها انطلقوا إلى أنحاء أخرى من الوطن العربي. وينتمي أغلب سكان الوطن العربي إلى السلالة القوقازية وتحديداً إلى جنس البحر المتوسط.

تمثل السلالة القوقازية أكبر المجموعات البشرية عدداً وتوزيعاً وتنتشر في قارة اوربا، وجنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا والنصف الجنوبي من أمريكا

الشمالية والوسطى والجنوبية وأهم صفاتها الشعر المموج أو المستقيم ويندرج ضمن هذه السلالة العرق الهندي وعرق البحر الأبيض المتوسط، العرق الألبي (وسط اوروبا)، العرق النوردي (الإيرانيون، الأفغان، البربر، المصريون والأثيوبيون). وتشكل هذه السلالة ما يقارب 55٪ من مجموع سكان العالم.

ان سلالة البحر المتوسط التي ينتمي إليها سكان العالم العربي هي السلالة الرئيسة في المجموعة القوقازية وتظهر فيها تنوعات كثيرة بسبب انتشارها في مساحات واسعة ويتصفون بطول الرأس والبشرة الحنطية والعيون الغامقة وقصر القامة النسبي ونحافتها ودقة ملامح الوجه التي تتضمن الأنف الطويل المستقيم الرفيع والوجه البيضوي غير المنحدر، واعتدال الشفتين والفك وينطبق هذا الوصف على سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب اوربا واسبانيا والبرتغال وايطاليا والعرب في شبه الجزيرة العربية وأطرافها[1].

ويمتاز أفرادها بثقل العظام الهيكلية وبكونها أكثر سمكا من المجاميع البشرية الاخرى والمفاصل أطول والعضلات بارزة وواضحة وتتركز في شمال شرق إفريقيا وجنوب آسيا والهند ومن العلماء من يقسمها إلى سلالة البحر المتوسط والسلالة النوردية والسلالة الالبية والسلالة الآناضولية.

ولا يمكن إعطاء صفات محددة للسلالة القوقازية، لأنها من السلالات البشرية الأكثر تنوعا واختلافا بحسب الأقاليم الجغرافية، فهي تقترب من السلالة الزنجية في المناطق المجاورة لها في حين تقترب من السلالة المغولية في بعض الجهات.

تأتي مصر في مقدمة الدول العربية من حيث الخبرة الطويلة في إجراء التعدادات السكانية كما تعد كل من مصر والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة أكثر الدول انتظاما في إجراء التعدادات السكانية. اما لبنان فلم تجر تعدادا سكانيا منذ عام 1932 بسبب الخلافات الطائفية. بينما انتظمت سلطنة عمان في إجراء التعدادات السكانية التي بدأت سنة 1993 وتبعها في سنتي 2003 و2010

اولا: حجم السكان واتجاهات نموهم

ينجم نمو السكان عن عاملين هما الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات والزيادة غير الطبيعة الناجمة عن عامل الهجرة، وتشكل بيانات حجم السكان ونموهم مدخلا لخصائص ديموغرافية واقتصادية واجتماعية، فضلاً عن عدها من المؤشرات الاساسية لقياس مستوى التنمية بجوانبها المختلفة ويتحدد حجم السكان بعدد السكان الذين يتواجدون بمنطقة محددة ووقت محدد. اما النمو السكاني فإنه يعكس التغير في حجم السكان في اقليم أو دولة ما في فترة زمنية محددة، وبذلك فإنه لايعني زيادة السكان فحسب، بل زيادتهم وتناقصهم أيضا.

ولفهم الواقع المعاصر للسكان في الوطن العربي يتعين التعمق في جذوره التاريخية وذلك عبر سلسلة زمنية متعاقبة تكشف واقع السكان واتجاهاته، لذا سيتم الاعتماد على ماهو متاح من تقديرات أو تعدادات سكانية لكشف الصورة الديموغرافية خلال القرن العشرين والعقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، بينما كان من المتعذر الوقوف على معدلات النمو السكاني قبل هذه الفترة بسبب قلة البيانات التي يمكن الوثوق بصحتها.

شهد الوطن العربي انفجارا سكانيا هائلا أثناء الربع الأخير من القرن العشرين بخاصة، وكان لهذا المد البشري الهائل أثره الفاعل على مسيرة التنمية في الوطن العربي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى تزايد الضغط الأنفاقي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية وموارد الطاقة والمياه والغذاء وغيرها. فمنذ بداية القرن العشرين ارتفع حجم السكان من 36.459 مليون نسمة سنة 1900 إلى 48.479 مليون نسمة سنة 1925. اما في عام 1950 فقد سجل الحجم السكاني 74.254 مليون نسمة، ومنذ النصف الثاني للقرن العشرين تسارعت وتيرة النمو السكاني بصورة غير مسبوقة حيث ارتفع حجم سكان الوطن إلى 89.465مليون نسمة سنة 1960 و111.211 مليون نسمة سنة 1970 ثم إلى 155.890مليون نسمة سنة 1980 و281.811 مليون نسمة سنة 2000 و345 مليون نسمة سنة 2010 ويتوقع انه سيبلغ حوالي 600 مليون نسمة في سنة 2050 وشكلت هذه الزيادة 128.5%في الثلاثين عاماً الأولى بين 1950 و1980 لينخفض إلى 103% في الثلاثين عاما الثانية ما بين 1980 و2010، وهذا يعني أن مسار التحول الديموغرافي يعكس انخفاض معدلات النمو السكاني مستقبلا، ليبلغ 1.7٪ للمدة 2010-2025 و1.1٪ للمدة 2025-2050، وعلى الرغم من انخفاض معدلات النمو السكاني المتوقعة فسيبقى حجم سكان الوطن العربي مرتفعاً خلال العقود الثلاث القادمة نتيجة تأثير بعض سكان الدول العربية ذات الاوزان العالية كمصر والسودان والجزائر والمغرب والسعودية واليمن والعراق.

وفي ضوء تلك الأرقام فإن معدل النمو السنوي للسكان في الوطن العربي ظل يدور حول معدل قدره 2.8٪ خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم مالبث ان ارتفع إلى 3.4٪ خلال عقد الثمانينيات بسبب ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية (الجدول 6)، بينما انخفض خلال التسعينيات ليصل إلى 2.8٪. مع وجود تباين واسع بين دول الوطن العربي فالمعدل يزيد عن 4٪ في اليمن وعمان وفلسطين وعن 3٪ في العراق وسوريا وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي والسودان والصومال، في حين يتراوح المعدل بين 1.5-2.9٪ في دول عربية أخرى كتونس والجزائر ومصر.

وقد سجلت أكبر زيادات في سكان الوطن العربي منذ سنة 1990 في مصر والسودان والعراق. إذ ازداد عدد السكان في مصر في تلك الفترة بأكثر من 20 مليون نسمة، وفي السودان بنحو 13 مليون نسمة، وفي العراق بأكثر من 10 ملايين نسمة.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأعلى على مستوى العالم من حيث عدد مرات تضاعف السكان، إذ يلاحظ خلال الخمسين عاما الماضية أن عدد مرات التضاعف في دول المجلس، تراوحت بين 64 مرة للدولة الأكثر تضاعفا في سكانها وهي الإمارات العربية المتحدة التي يوجد بها النسبة الأكبر من حيث عدد السكان غير المواطنين، بينما تضاعف سكان سلطنة عمان نحو ست مرات، وهي الدولة الأقل تضاعفا في سكانها، لإنها الأقل استقبالا للمهاجرين.، في الوقت الذي تضاعف فيه إجمالي سكان دول المجلس ما يقرب من تسع مرات.

لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(1-2): عوامل النمو السكاني

تكاد تشترك دول الوطن العربي بارتفاع مستويات الخصوبة لأسباب تتعلق بالإرث الديني والثقافي والاجتماعي للمجتمعات العربية والتشجيع على الإنجاب وزيادة النسل. فضلاً عن ارتفاع معدلات الزواج، والزواج المبكر، والزيادة في معدلات الشباب، وانخفاض معدلات تنظيم الأسرة والعقبات الاجتماعية التي تواجه عمل المرأة. فضلاً عن شيوع الأمية خاصة بين النساء في الوطن العربي، فقد بلغ معدل الأمية للاناث معدلات عالية في بعض الدول العربية (49.7٪) في موريتانيا و(55.3٪) في اليمن و(39.2٪) في السودان، في حين بلغ المعدل العام لامية الآناث البالغات في الوطن العربي 36.5٪ لعام 2009 [1].

في أواخر عام 1970 بلغت معدلات المواليد الخام (42) مولود لكل ألف شخص (او ما يزيد عن 6 مليون مولود كل عام) ومعدلات الوفاة الخام (12.2) لكل ألف شخص (1.8 مليون حالة وفاة سنوياً)، أي بزيادة سكانية صافية بلغت ما يزيد على (4) مليون شخص سنوياً. ويمكن القول أن هذه المعدلات قد تتناقص تبعاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عملت على زيادة استخدام وسائل منع الحمل، ومنها ما طرأ من تحسين واضح وتغير

ملموس من خلال ازدياد تعليم النساء وتوعيتهن وتمكينهن، وعوامل تحسين الصحة الإنجابية.

وبانخفاض معدلات الخصوبة والنمو السكاني، يتوقع للدول العربية أن تأخذ وقتاً أطول لمضاعفة عدد سكانها. واستناداً للمعدل السائد بين عامي 1975-1980 جاءت التوقعات أن تضاعف سكان الدول العربية خلال (22) عاماً. وبحلول عام 2000 اختلفت التوقعات لتصل إلى (30) عاماً، وقد تزداد لتصل إلى (43) عام بحلول عام 2025، ومن المتوقع أن تحتاج إلى (63) عاماً بحلول عام 2050 لكي يتضاعف عدد سكانها.

ومن خلال الجدول (7) يتضح ان معدل الخصوبة مازال قائما في سبع دول عربية ارتفعت معدلاتها عن اربعة مواليد للمرأة الواحدة لعام 2011، وهي كل من الصومال (6.3) واليمن (5.5) وجزر القمر (4.7) والعراق (4.5) وموريتانيا (4.4) وفلسطين (4.3) والسودان (4.2). اما الدول العربية الأخرى فقد سجلت معدلات تراوحت بين 1.7 في الإمارات و3.6 في جيبوتي.

لقد جاء تخفيض معدلات الخصوبة نتيجة لبرامج تنظيم الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في العديد من الدول، بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل رفع سن الزواج الذي ساد في العديد من الدول نتيجة التوسع في تعليم المرأة. ومازال استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الدول العربية دون الطلب الفعلي (18٪). فعشردول فقط بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بها (30 ٪) أو أكثر، وأربعة دول فقط وصلت نسبة استخدامها إلى (50٪) أو أكثر، ومن أجل أن نصل إلى معدل الإحلال السكاني أي معدل خصوبة كلية (2.1) طفل لكل امرأة، يجب زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى (60 ٪) من الأزواج، أي إلى (42) مليون زوج وزوجة حالياً في الدول

العربية وإلى أكثر من (50) مليون زوج وزوجة عام 2005. وتحقيق هذا الهدف لا يعني أن يتوقف النمو السكاني في الوطن العربي، لأن النمو السكاني سوف يتواصل لقرن كامل بسبب الزخم السكاني للدول العربية حتى لو بلغت معدلات الخصوبة الكلية أقل من 2.1 طفل للمرأة وهو معدل الاحلال السكاني وذلك قبل أن يستقر حجم السكان.

الجدول (7) معدلات الخصوبة الكلية في الدول العربية للعام 2011

الدولة	الخصوبة الكلية	الدولة	الخصوبة الكلية
القمر	4.7	العراق	4.5
الأردن	2.9	عمان	2.1
الإمارات	1.7	فلسطين	4.3
البحرين	2.4	قطر	2.2
تونس	2.1	الكويت	2.3
الجزائر	2.1	لبنان	1.8
جيبوتي	3.6	ليبيا	2.4
السعودية	2.6	مصر	2.8
السودان	4.2	المغرب	2.2
سوريا	2.8	موريتانيا	4.4
الصومال	6.3	اليمن	5.5

المصدر: صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية والفنية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، العدد(32)، 2012، ص337